



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الأردني الدكتور فايز الطراونه الأكرم

مؤتمر إقليمي رفيع المستوى بشأن

"دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

25-26 حزيران/يونيو 2012

مسودة البرنامج

قائمة المحتويات

لمحة مختصرة	2
1. الإطار العام	2
2. الموضوع	4
3. المنهجية	5
4. جدول الأعمال	6

لمحة مختصرة

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الأردني الدكتور فايز الطراونه الأكرم، تنظم "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى بعنوان "دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

ينعقد المؤتمر في عمّان (المملكة الأردنية الهاشمية) بتاريخ 25-26 حزيران/يونيو 2012، بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الأردنية. يشارك في المؤتمر وزراء عدل ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وقضاة ومسؤولون رسميون رفيعو المستوى من أكثر من 16 دولة عربية، بالإضافة الى خبراء بارزين وممثلين عن المجتمع المدني ومسؤولين من بلدان ومنظمات إقليمية ودولية شريكة. يسعى المؤتمر الى تيسير تبادل الخبرات والتجارب بين البلدان العربية بشأن أفضل الممارسات في تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعميق النقاش بشأن تنمية قدرات سلطات العدالة الوطنية لتكون أكثر فعالية في هذا المجال. وذلك في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية والتحديات المختلفة التي تواجه البلدان العربية في هذه المرحلة. يتوقع ان يسهم المؤتمر في تعزيز قدرة المسؤولين على رصد الفجوات بين أحكام الإتفاقية والأطر القانونية الوطنية، وتحديد حاجات الإصلاح ذات الصلة، وبحث إمكانيات التعاون على المستوى الثنائي بين البلدان العربية ومع بلدان أخرى، وعلى المستوى الإقليمي والدولي كذلك من خلال الشبكات والمنظمات والمبادرات المعنية.

1. الإطار العام

1. تُعدّ "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، منذ دخولها حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2005 إحدى أهم نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فقد أوجدت إطارًا دوليًا متفقًا عليه يتضمن معايير واضحة للوقاية من الفساد

ومعاقبة مرتكبيه، وساعدت بذلك على إيجاد لغة مشتركة للمهتمين بمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، كما وفّرت أرضية أكثر وضوحاً للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في المنطقة العربية حيث لعبت الاتفاقية دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد بعد أن كانت هذه الجهود شبه غائبة وتعاني من التضيق والإهمال. زُقد شهدت المنطقة العربية في السنوات القليلة الأخيرة، خصوصاً بعد أحداث سنة 2011 وما تبعها من تحولات وتداعيات ما تزال مستمرة في 2012، صعود مكافحة الفساد إلى رأس قائمة أولويات الإصلاح. وذلك في ظلّ تنامي الدعوات الرسمية والشعبية في معظم البلدان العربية إلى اعتماد نهجٍ إصلاحيّ جديد يقوم على المزيد من المشاركة المجتمعية، ويركّز على وضع وتنفيذ أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة.

2. تقدّم "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" خارطة طريق بشأن أهمّ التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الفساد، وتشمل بشكل أساسي مجموعة من التدابير التي تمّ تبويبها في أربعة فصول هي "التدابير الوقائية" (الفصل الثاني)، و"التجريم وإنفاذ القانون" (الفصل الثالث)، و"التعاون الدولي" (الفصل الرابع)، و"إسترداد الموجودات" (الفصل الخامس). وتتيح آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي اعتُمدت في الدوحة (دولة قطر) في ختام الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في 2009، فرصةً بالغة الأهمية لتمكين الدول من مراجعة مدى تنفيذها للاتفاقية بشكل دوريّ ومستمرّ، ومن ثمّ تحديد الفجوات ذات الصلة واحتياجات المساعدة التقنية المطلوبة. ويشار إلى أن كل مرحلة إستعراض تتألف من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات. في الدورة الأولى يتمّ استعراض الفصلين الثالث والرابع، فيما يتمّ إستعراض الفصلين الثاني والخامس في الدورة الثانية. وقد انخرطت حتى الآن عدة بلدان عربية في آلية الإستعراض، بصفة دول مستعرضة أو دولة قيد الإستعراض، وفي بعض الأحيان بالصفين معاً مثل المملكة الأردنية الهاشمية التي كانت دولة قيد الإستعراض في 2010-2011، ومن ثمّ دولة مستعرضة في 2011-2012.

3. "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" نافذة في 16 بلدًا عربيًا حتى تاريخه. وما تزال المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، والاتحاد القمري دول موقعة ولكن غير مصادقة على الاتفاقية، فيما تبقى جمهورية الصومال وسلطنة الصومال غير موقعتان ولا مصادقتان على الاتفاقية. وقد اعتمدت جامعة الدول العربية في كانون الأول/ديسمبر 2010 "الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" لم تدخل بعد حيز النفاذ. وقد سبق ذلك قيام 14 دولة عربية بتأسيس "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" في تموز/يوليو 2008. تضمّ الشبكة حتى الآن 37 وزارة وهيئة معنية بمكافحة الفساد من 15 بلدًا عربيًا بالإضافة إلى مجموعة غير حكومية مؤلفة من قادة العمل الأهلي في هذا المجال على مستوى المنطقة. وهي بذلك، تكون أول آلية إقليمية عربية تجمع أطرافًا حكوميين وغير حكوميين بهدف التعاون في مجال مكافحة الفساد. تعمل الشبكة بدعم من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وشركاء آخرين أبرزهم جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتُعدّ الآلية الإقليمية الرئيسية لمساعدة البلدان العربية على مواجهة الفساد، بما في ذلك دعم تنفيذ المعايير العالمية والإقليمية ذات الصلة بما يتوافق مع الحاجات والأولويات الوطنية. كما تعمل الشبكة على تنمية قدرات أعضائها من خلال التدريب وتقديم المشورة الفنية، وتوفّر لهم فرص دورية لتيسير تبادل الخبرات والتجارب في ما بينهم ومع

نظرائهم في المنطقة والعالم، وتؤمن لهم أرضية مشتركة لتطوير سياسات بلدانهم في مجال مكافحة الفساد وبناء الشراكات اللازمة لدعمها على المستويين الداخلي والخارجي.

4. تتفاوت جهود البلدان العربية في تنفيذ "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، ويظهر هذا التفاوت على مستوى المبادرات الحكومية وغير الحكومية. وبحسب دراسة مسحية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرًا، يظهر أن معظم هذه المبادرات المخصصة تتركز في عدد محدود من البلدان العربية أبرزها المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، وقد إنضمت إليها مؤخرًا الجمهورية التونسية والسلطة الوطنية الفلسطينية وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية وإن تباينت جهود كل منها شكلًا ومضمونًا. كما ظهرت في السنة الأخيرة توجهات أكثر وضوحًا في هذا المجال لدى عدد آخر من البلدان أبرزها المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية. في الوقت نفسه، تظهر دراسات الشفافية الدولية التفاوت الكبير بين الدول العربية بالنسبة لمدرجات الفساد حيث بشكل واضح تقدم الدول المرتفعة الدخل مثل دولة قطر والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وتأخر الدول المنخفضة الدخل أو تلك المتأثرة بالنزاعات مثل جمهورية العراق، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال. ولكن في المقابل، تدلّ دراسات أخرى على وجود عدد من الثغرات الهامة في الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بالشفافية والمساءلة وضعف في الممارسات العملية المتعلقة بمكافحة الفساد حتى في الدول التي تسجّل نسبيًا مرتفعة على مؤشر مدرجات الفساد.

5. معظم الجهود الرسمية في البلدان العربية تركّزت على تنفيذ "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، ومع ذلك يمكن القول أن درجة التقدم المحرزة لا تزال تُعدّ محدودة نسبيًا، مع بعض الإستثناءات التي قادتها في معظم الأحيان هيئات مكافحة الفساد المتخصصة. وتعاني هذه الجهود أيضًا في غالبيتها من غياب خطط واستراتيجيات وطنية واضحة لمكافحة الفساد. وإن كان لا يعني هذا أن وجود هيئة متخصصة أو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يؤدي حتمًا إلى تحقيق نتائج أفضل على صعيد تخفيض نسب حدوث الفساد وزيادة ثقة المواطنين في أداء حكوماتهم. كما تعاني هذه الجهود في معظم بلدان المنطقة من ندرة المبادرات القطاعية التي يمكن أن تحسّن من تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين وتعزّز جهود التنمية بشكل ملموس، لا سيّما العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن في الفترة الأخيرة، مع تنامي الدعوات الرسمية والشعبية لتعزيز جهود مكافحة الفساد، وبروز إرادة سياسية أكثر وضوحًا في هذا المجال، لا سيّما في البلدان العربية التي تشهد إصلاحات سياسية هامة، تأتي فرص جديدة لوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات عامة أكثر فعالية في تدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة، وسدّ الفجوة القائمة بين النص، الذي غالبًا ما يكون متسقًا مع المعايير الدولية، وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع، الذي قد لا يكون على قدر تطلعات الناس وبمستوى الممارسات الجيدة على المستويين الإقليمي والدولي.

II. الموضوع

6. بالنسبة لتنفيذ الأحكام الإلزامية في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يمكن اعتبار أن النقص التشريعي قائم بشكل أساسي في عدد من المجالات المحدودة، بعضها خاص بالوقاية من الفساد، وبعضها خاص بحماية الشهود والمبلغين، وبعضها مرتبط بإجراءات التعاون الدولي وإسترداد الموجودات، فيما تبرز نسبة مرتفعة نسبيًا من الإلتزام بالأحكام التي تجرم

أفعال الفساد. يوازي هذا نقص تشريعي في تنفيذ الأحكام غير الإلزامية لا سيّما بالنسبة للتصريح عن الذمة المالية، ومنع تضارب المصالح، وتجريم الإثراء غير المشروع ورشوة الموظف العمومي الأجنبي والموظفين الدوليين والرشوة والإختلاس في القطاع الخاص. وبشكل عام، يمكن اعتبار النقص التشريعي جزء يسير من التحدي الذي يواجه البلدان العربية إذ يكمن الجزء الأكبر من التحدي في الحاجة إلى تعزيز الجوانب الإجرائية وتنمية القدرات المؤسسية المتخصصة في مختلف مجالات مكافحة الفساد والوقاية منها.

7. تنظم "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى بعنوان "دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لتسليط مزيد من الضوء على النجاحات والتحديات المرتبطة بتنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الإتفاقية في المنطقة العربية، لا سيما وأن التركيز على مضمون هذين الفصلين يكتسب أهمية مزدوجة. الجانب الأول متعلق بالإستجابة لتطلعات الناس إلى مزيد من الفعالية في تحقيق المساءلة وإدانة الفاسدين، والجانب الثاني متعلق بكون هذين الفصلين خاضعين للمراجعة في إطار الآلية الدولية لاستعراض تنفيذ الإتفاقية. ويرتبط بتنفيذ الفصلين المذكورين مفهومين أساسيان، تتناولهما الإتفاقية، وهما نزاهة القضاء (المادة 11) واسترداد الأموال المتأتية عن الفساد (الفصل الخامس). لذلك فإن المؤتمر، ومن خلال تركيزه على تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الإتفاقية وما يرتبط بهما من أحكام أخرى، يسعى إلى دعم جهود البلدان العربية في تفعيل دور سلطات العدالة الوطنية في مكافحة الفساد من خلال تيسير تبادل الخبرات والتجارب بشأن المعايير الإقليمية والدولية والممارسات الجيدة في هذه المجالات، والمساهمة في تعزيز قدرة المسؤولين على رصد الفجوات بين أحكام الإتفاقية والأطر القانونية الوطنية، وتحديد حاجات الإصلاح ذات الصلة، وبحث إمكانيات التعاون على المستوى الثنائي بين البلدان العربية ومع بلدان أخرى، وعلى المستوى الإقليمي والدولي كذلك من خلال الشبكات والمنظمات والمبادرات المعنية.

III. المنهجية

8. ينعقد المؤتمر في عمّان (المملكة الأردنية الهاشمية) بتاريخ 25-26 حزيران/يونيو 2012، بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الأردنية. ويشارك فيه وزراء عدل ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وقضاة ومسؤولون رسميون رفيعو المستوى وممثلون عن المجتمع المدني من 16 بلدًا عربيًا، بالإضافة إلى خبراء بارزين وممثلين عن دول شريكة ومنظمات إقليمية ودولية. يأتي المؤتمر في إطار تنفيذ برنامج عمل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2012-2013، وقد تم تقسيمه إلى خمسة جلسات بالإضافة إلى الجلستين الإفتتاحية والختامية. ويتوقع أن يخرج هذا المؤتمر بخلاصات محددة من شأنها أن تؤدي إلى بلورة مبادرات ملموسة على المستويين الإقليمي والوطني في المنطقة العربية. وثائق المؤتمر وغيرها من المنشورات متاحة للمشاركين في مكان انعقاد المؤتمر. لغتا العمل هما العربية والإنجليزية مع توفير الترجمة الفورية إلى اللغتين.

الاثنين في 25 حزيران/يونيو 2012

10.15 – 09.30 الجلسة الافتتاحية

هدف الجلسة: تمكين الجهات الراعية والمنظمة من استعراض جهودها وتوجهاتها في مجال مكافحة الفساد وتقديم لمحة عن خلفية المؤتمر والنتائج المتوقعة منه.

• الكلمات الرسمية

معالي السيد سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية
معالي السيد عبد السلام أبو درار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ورئيس
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية
دولة الدكتور فايز الطراونه، رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية

11.00 – 10.15 استراحة

13.00 – 11.00 الجلسة الأولى

سلطات العدالة الوطنية في البلدان العربية ومكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية والإقليمية
هدف الجلسة: تمكين المشاركين من التعرف بشكل أفضل على أحدث وأبرز المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بدور سلطات العدالة الوطنية في مكافحة الفساد، بما فيها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والمواثيق العالمية والعربية المتعلقة باستقلالية ونزاهة القضاء، وإتاحة المجال لبحث التحديات التي تواجه تنفيذ ومواءمة هذه المعايير في البلدان العربية.

• رئيس الجلسة

معالي الدكتور عزمي الشعبي، منسق المجموعة غير الحكومية في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

• تقديم برنامج المؤتمر

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• المتحدثون

السيد جايسون رايلت، مسؤول العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة، مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة

الدكتور نيهال جاياويكراما، منسق مجموعة النزاهة القضائية

السيد حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد، مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• مناقشة عامة

14.00 – 13.00 الغداء

16.00 – 14.00 الجلسة الثانية

ممارسات جيدة ودروس مستفادة في تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد

هدف الجلسة: تمكين الوفود العربية المشاركة من عرض جهودها في تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من
الإتفاقية، وإتاحة المجال لتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف المشاركين بشأن الممارسات الجيدة
والدروس المستفادة في هذا المجال.

• رئيس الجلسة

معالي الدكتور محي الدين توك، الرئيس بالإنابة للجنة التفاوض بشأن إتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

• وضع تنفيذ الفصلين الثالث والرابع في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

الدكتور أحمد صقر عاشور، كبير مستشاري معهد إدراك لبحوث وإستشارات التنمية، أستاذ الإدارة
والتنمية المؤسسية في جامعة الإسكندرية

• مداخلات رسمية مختصرة للوفود عربية مشاركة

• مناقشة عامة

16.00 – 16.15 إستراحة

16.15 – 18.00 الجلسة الثالثة

تجريم ممارسات الفساد وتفعيل إجراءات الملاحقة الجزائية في البلدان العربية

هدف الجلسة: بحث أبرز الفجوات في تشريعات البلدان العربية بالنسبة لتجريم الفساد والإجراءات الجزائية لملاحقته بالإستناد إلى أحكام الفصل الثالث في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة والتجارب المقارنة من المنطقة العربية وخارجها.

• رئيس الجلسة

معالي الأستاذ سمير عنّابي، رئيس هيئة مكافحة الفساد، الجمهورية التونسية

• المتحدثون

عطوفة السيد علي ضمور، أمين عام هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الأستاذ غسان مخيبر، رئيس منظمة برلمانيين عرب لمكافحة الفساد

السيد آلان دويغ، خبير دولي في مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

• مناقشة عامة

20.00 حفل عشاء بدعوة من هيئة مكافحة الفساد الأردنية

الثلاثاء 26 حزيران/يونيو 2012

09.00 – 10.45 الجلسة الرابعة

تعزيز قدرات سلطات العدالة الوطنية في مجال التعاون الدولي لمكافحة الفساد

هدف الجلسة: دراسة أبرز المعوقات التي تواجه البلدان العربية في مجال التعاون الدولي وبلورة تصورات قابلة للتنفيذ للتغلب على هذه المعوقات من خلال مبادرات محددة وبالإستناد إلى أحكام الفصل الرابع في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة

الصلة والتجارب المقارنة من المنطقة العربية وخارجها.

• رئيس الجلسة

معالي الأستاذ شكيب قرطباوي، وزير العدل، الجمهورية اللبنانية

• المتحدثون

سعادة القاضي فيصل عجينة، قاض مكلف بمأمورية لدى وزير العدل، الجمهورية التونسية

السيد روبرت ليفنتال، مدير برامج الحوكمة ومكافحة الفساد في المكتب الدولي لإنفاذ القانون

ومكافحة المخدرات لدى وزارة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ليندي موزيلا، ممثلة مبادرة ستار لاسترداد الموجودات

• مناقشة عامة

11.00 – 10.45 إستراحة

12.45 – 11.00 الجلسة الخامسة

نحو تعزيز ثقة المواطنين في سلطات العدالة الوطنية

هدف الجلسة: التعرف بشكل أكثر عمقاً على التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز ثقة الناس في سلطات العدالة الوطنية بموازاة الجهود المنصبة على تعزيز قدراتها الفنية وفعاليتها في إطار تنفيذ الفصلين الثالث والرابع في إتفاقية المتّحدة لمكافحة الفساد. ومن أبرز ما سنتناوله هذه الجلسة هي مسألة نزاهة القضاء بما في ذلك تنفيذ مبادئ بنغالور ومبادئ الشارقة والرياض، ومسألة تيسير التبليغ عن الفساد وحماية كاشفيه، ومسألة التواصل مع المجتمع والإعلام.

• رئيس الجلسة

معالي القاضي مرشد علي العرشاني، وزير العدل، الجمهورية اليمنية

• المتحدثون

الدكتور علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية

السيد أوتافيو موريريرا دي كاسترو نيفيس، خبير تحليل مالي ورقابة لدى مكتب المفتش العام،

جمهورية البرازيل الفدرالية

سعادة السيد هشام نوردن، مدير إدارة النتائج الرئيسية الوطنية، هيئة مكافحة الفساد، ماليزيا

السيدة أروا حسن، مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الشفافية الدولية

• مناقشة عامة

13.15 – 12.45 استراحة

14.00 – 13.15 الجلسة الختامية

الخلاصات والتوصيات والخطوات المقبلة

هدف الجلسة: استخلاص أبرز النتائج والتوصيات وتحديد خطوات محدّدة لمتابعة ما توصل إليه المؤتمر من خلال مبادرات وطنية وإقليمية ودولية محددة.

• رئيس الجلسة

معالي السيد عبد السلام أبودرار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية

• الخلاصات

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• الكلمة الختامية

معالي السيد سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

14.00 الغداء
